

الصعوبات التي تواجه الهيئة العامة للزكاة في اليمن

The difficulties facing the General Authority of Zakkal and collecting in Yemen

أمة اللطيف محمد علي العاضي

د/ ناصر علي صالح البداي

جامعة صنعاء، (اليمن)

mwja2726@gmail.com

تاريخ النشر: 2025/04/15

تاريخ القبول 2025 / 04 / 04

تاريخ الاستلام: 2025/13/14

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الصعوبات التي تواجه الهيئة العامة للزكاة في اليمن، حيث تنبع أهميتها في أنها ستساعد في تحديد وتفعيل الحلول الممكنة لتلافي تلك الصعوبات والعمل على التخلص منها، وقد تمثلت تلك الصعوبات في ضعف الرقابة على المزارعين الموردين أو المزيكين بشكل عام، إلى جانب نقص التأهيل العلمي للعنصر البشري المسؤول عن جمع الزكاة وصرفها، كما أن تطبيق النظام الضريبي جعل الكثير من الأفراد يتوهمون بأنها تغني عن الزكاة. وعدم وعي الناس بالتفريق بين الضريبة والزكاة كانت من الأسباب الجوهرية في قلة الموارد الزكوية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاستبانة التي تم تطويرها لهذا الغرض

Abstract

are the difficulties facing the General Authority of Zakkal and its collection in Yemen, in the recitation of a hill, a risk in change, the weak control of the farmers or more in general, as the one responsible for collecting and disbursing akat, and that the normalization of the system for zakat And the number of difficulties that came to zakat and collecting t in Yemen. And clean the secondary budgets that have been in general from the different departments to the level to void those and the design of the last dinner and the positions. Since that Ham, the positive approaching grammar is igh to the siege of Zakat in the concept of worship and the lack of cooperation of the parties and the competence of he two agents and the media contribution in spreading awareness, and the lack of a guardian of the audience is his

المؤلف المرسل أمة اللطيف محمد علي العاضي

confidence in the recruits and those responsible for it. There was a difference in the directions of the respondents / which was measured on the basis of qualification and efficiency

Keywords: General Authority, difficulties, worship side

1- مقدمة

انطلقت الزكاة من أهميتها كشعيرة دينية وأداة اقتصادية، حركت الأموال وحالت دون اكتنازها لتدفع بها إلى مجالات التنمية والاستثمار، فاعتبرت الزكاة كسفينة الإنقاذ من آفة الفقر والعوز، والمسلمون اليوم في أشد الحاجة لتطبيق مصارفها واستثمار أموالها في مجال بناء الانسان وتنمية قدراته، وقد نظم الإسلام كل تلك العلاقات وجوانب التنمية المستدامة وربطها بالعبادات، فجعل النظام الاقتصادي ركناً من أركان الإسلام وعاملاً من عوامل نجاحه ونهضته.

لذلك فقد حاولت هذه الدراسة التعرف على الهيئة العامة للزكاة والصعوبات المعيقة لدورها وعملها وابرازها ليطم التعامل مع تلك المشكلات والصعوبات وحلها ضمن هيئات الزكاة والقائمين عليها. ولا شك أن أغلب مؤدي الزكاة رغبوا بأدائها لأجل الجانب التعبدية الديني كفرض من فروض العبادة لله تعالى، لقد قامت الزكاة بتمويل بعض المشاريع التنموية الصغيرة غير أن تلك المشاريع لا تفي بالغرض المرجو منها، لتحقيق درجات عالية في مكافحة الفقر، فالصعوبات التي عانت منها الزكاة كانت عائقاً كبيراً أمام تنفيذ تلك المشاريع إلى جانب بذل الجهود الكبيرة لنشر الوعي بين الناس بأهمية الزكاة ودورها الكبير في صيانة المجتمع من الآفات المعيقة لدورها التنموي.

لقد تم انشاء الهيئة العامة للزكاة بموجب قرار رئيس المجلس السياسي الأعلى للجمهورية اليمنية رقم (53) لسنة 2019م، لتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري. وأما رؤيتها فهي: الريادة في إقامة فريضة الزكاة على مستوى العالم الإسلامي، كما أنها تقوم على بناء الثقة بين المركزي والهيئة بصرف الزكاة في مصارفها بما يحقق تحصيلها، وتعتبر الهيئة اليوم هي الوالي الشرعي على الزكاة وجمعها ثم صرفها في مصارفها الشرعية، ولم يعد لأي شخص أو جهة الحق في التدخل في صلاحياتها فيما يخص التحصيل والموارد والصرف.

وتمثلت رسالة الهيئة في: تقديم خدمات الزكاة بالسرعة والكفاءة المطلوبة، وتطويرها وتحديثها وتنمية مواردها، وصرفها في مصارفها الشرعية، بما يضمن أهلية المستحقين وثقة المراكز، وبما يدعم دورها في التمكين الاقتصادي والتكافل الاجتماعي والسعي للقضاء على الفقر كشاهد يجسد عظمة الإسلام. (صحيفة الزكاة الشهرية، 2023م: ع29).

بالرغم من ذلك فقد قامت الهيئة العامة للزكاة منذ انشاءها بدور كبير رغم صعوبات الحرب والحصار المفروض والوضع الاقتصادي السيئ الذي تعانيه اليمن، حيث وقفت تلك العراقيل والموانع حائلاً أمام تفعيل دورها في الجباية والتحول بدرجة كبيرة نحو مبدأ البناء. وقد تمكنت وبكل جدارة من الوصول بنسبة عالية إلى شرائح المجتمع المختلفة في اليمن بل واستطاعت تلافي الكثير من الصعوبات التي واجهتها غير أن تلك الجهود يجب أن تركز وبشكل أكبر لإنهاء المشكلات المعيقة لدور المحوري من أجل البناء والتنمية.

تعتبر الزكاة ركيزة أساسية من ركائز الاسلام رسخت قيمه ومعانيه السامية، الا أنها في كثير من الفترات لم تقم بالدور المناط بها في المجتمع المسلم وهذا ما جعل من الانسان المسلم عرضة للفقر والعوز، لقد مرت الزكاة بالعديد من الصعوبات التي ساهمت وبشكل فعال في تدني مستوى التحصيل للزكاة وهو ما نتج عنه تنامي نسبة الفقر في المجتمعات المسلمة، بل أنه قد اطلق على المجتمعات الاسلامية بالدول النامية والفقيرة والاشد فقراً نتيجة لعدم الوعي من قبل الكثير من القيادات إلى جانب ممارسة سياسة التجهيل لدور الزكاة في بناء المجتمعات المسلمة، ولكون الزكاة تعتبر سفينة الانقاذ للمسلمين من آفة الفقر تعتبر النظام المالي الناجح في قيادة المسلمين للازدهار ورغد العيش لذلك فقد تركزت مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: ما الصعوبات التي تواجه الهيئة العامة للزكاة في اليمن.

– أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على الصعوبات التي تواجه الهيئة العامة للزكاة في اليمن.

– أهمية الدراسة

تركز الدراسة على التعرف على الصعوبات التي تعيق دور الهيئة العامة للزكاة في تحصيل وجباية الزكاة، إلى جانب معرفة اتجاهات معالجتها، كونها المؤثر الكبير على تحصيلها وصرفها على الفئات التي تعاني من الفقر والعوز، إلى جانب التعرف على مستوى الادارات والأفراد في الهيئة العامة للزكاة في معالجة تلك الصعوبات ومحاولة حلها بما يسهم في التطوير والدفع لعجلة البناء والتنمية، حيث تعتبر الهيئة أحد أهم المؤسسات الدينية والتنموية البنائية، وذلك لعلاقتها بشريحة كبيرة من الناس والفقراء والمساكين نظراً لارتفاع نسبة هذه الشريحة بدرجة عالية في الحروب والأزمات الاقتصادية التي تعاني منها اليمن على مدى فترات متلاحقة وخلال فترة الدراسة.

وتتبع أهمية هذه الدراسة من الأدوار التي تقوم بها الزكاة في معالجة تلك الصعوبات وهو ما سينعكس بدوره على تحقيق الرؤية الوطنية الشاملة.

الصعوبات التي تواجه تحصيل الزكاة

– الصعوبات التي تواجه تحصيل الزكاة في البلاد الاسلامية

لقد أظهرت الدولة الاسلامية منذ نشأتها عناية كبيرة بالركن الثالث من أركان الاسلام، وخصصت بيت مال الزكاة وأرسلت العمال لجبايتها وتوزيعها، حيث تولت الدولة هذا الأمر بشكل مباشر حيناً وتركته للمسلمين يؤدونه حيناً آخر، وهذا إنما يدل على تنظيم موضوع الزكاة فيقدر أمرها بحسب مصلحة المسلمين (عارف. (2010): 148).

لقد واجهت الزكاة عدداً من الصعوبات والتحديات، كان في مقدمتها ضعف التحصيل لموارد الزكاة وهو ما انعكس سلباً على تعثر المشاريع الاستثمارية وتنامي نسب الفقر والعوز في البلاد الاسلامية، كان ذلك نتيجة لعدة أسباب منها: ضعف ثقة المزيكين في القائمين على الزكاة وجوانب صرفها، إلى جانب بعض الاختلافات الفقهية في وضع جباية الزكاة وطرق صرفها للأصناف الثمانية المذكورة في كتاب الله تعالى (وسعيد. (2023): 138).

وبناءً على ذلك فإن مؤسسة الزكاة تعتبر من أكثر المؤسسات التي تعاني من الفساد المالي والاداري، والتحدي الأكبر الذي قد لا يمكن الوصول إليه هو تحقيق الشفافية والنزاهة في مختلف قطاعات الدولة وبالتالي عدم القدرة على تطبيق ذلك في مؤسسة عملاقة كمؤسسة الزكاة التي تعنى بجانب كبير جداً من حياة المجتمع وأمنه ورغد عيشه (سميرة. (2022): 254).

ومن الصعوبات التي ورد ذكرها ومناقشتها أيضاً هو عدم مصداقية بعض الناس في إعطاء بياناتهم الحقيقية، والتظاهر بالفقر وفي هذا جانب كبير من الصعوبة حيث يتعين على الزكاة بذل جهود كبيرة في التحري والتدقيق لجميع الفئات وعمل مسوحات مدروسة ومبنية على واقع تم النزول إليه (أبشيش؛ وآخرون. (2020):206).

كما أن عدم تعاون الجهات الحكومية في الدولة الإسلامية، وضعف الميزانية المقدمة، قلة الوعي المجتمعي بالزكاة ودورها في بناء المجتمع، وحصر مفهوم الزكاة في الجانب الديني التعبدية، وعدم ثقة الناس في القائمين عليها، قد كان له الأثر الكبير على الموارد الزكوية وتحصيلها، وهو ما انعكس بدوره على عدم فتح مجالات الاستثمار والتنمية، كان من أسباب تعثرها على الجانب العملي على حياة المجتمع ككل. وفي هذا الصدد تكاد تكون جميع الدراسات التي وردت وناقشت هذا الجانب قد اتفقت على تلك الصعوبات في أغلب البلاد الإسلامية أن لم تكن كلها، وتلك الدراسات تمثلت في: دراسة (خليل. (2015):116؛ (سميرة. (2022): 254؛ (أبشيش؛ وآخرون. (2020):206)، (عيوش. (25019):128 وما بعدها)؛ (ملكية؛ وآخرون. (2016):27 وما بعدها)

- الصعوبات التي تواجه الزكاة في اليمن

لقد مرت عملية جمع وتحصيل الزكاة في اليمن منذ انشاءها بعدة مراحل كانت على النحو التالي:

مرحلة إعداد التقرير: وهي عبارة عن قيام إدارة موظفي التحصيل في الواجبات الزكوية بتوزيع نماذج الاقرارات على الامناء/ العقال/ حيث يقوم الامناء بعملية تقرير الزكاة من المكلفين، وأخذ توقيعات منهم منذ بداية موسم الزراعة وحتى انتهاءه (1-15) يوم فيما سمي بالقطاف ويتم الرفع إلى مدير عام المديرية رئيس المجلس المحلي، غير أن توزيع تلك الاقرارات يكاد يكون منعماً في معظم المديريات، وما كان يرد من شكاوي من بعض الامناء لم يكن من تلك التقارير والنماذج وانما من استبدالها بأوراق عادية على هيئة قصاصات، إلى جانب تأخير رفع بعض الامناء تلك الإقرارات بحسب المدة المحددة لذلك، بل أن البعض تتأخر لديهم الإقرارات لأكثر من عام، مع وجود بعض الامناء غير القادرين على تأدية تلك التقارير وفقاً للنماذج المعدة لهذا الغرض في بعض القرى أو العزل دون أن يكون لهم اجراءات رادعة من الادارة المختصة أو قيادات المديرية، كما أنه لا يتم الرفع بالإقرارات عن كل موسم على حدة، ويتم تقديمها عن الموسم كعام كامل خاصة (الحبوب والخضار والقات والعسل وغيرها) فيسدد لمرة واحدة في السنة رغم حصادة لأكثر من ثلاث مرات في العام، وتناسوا قوله تعالى ﴿وآتوا حقه يوم حصاده﴾ فلم توجد عقوبات محددة للمتسببين في تأخير الاقرارات من الامناء أو الموظفين. (الصليحي. (2019):64-63).

وقد تبين من خلال مراجعة تلك النماذج والتقارير، أن تلك النماذج المستخدمة في بعض الأوعية الزكوية منها الزروع والثمار هي غير مناسبة للتطبيق على الواقع للأسباب التالية:

- تم ربط زكاة الخضروات بالقات في نموذج واحد مع العلم أن الخضروات تضم أكثر من (40) نوعاً في أكثر من ثلاثة مواسم في السنة.
- وتضم الفواكه أكثر من (30) نوعاً لم يتم التطرق لها في النموذج.
- أما القات فينتج في الوقت الحاضر أربع مرات في العام في نوع منها ونوع آخر ينتج ست مرات في العام.
- المناطق التي تزرع فيها شجرة القات نادراً ما تزرع فيها مزروعات أخرى.
- تم ربط المواشي مع عسل النحل مع العلم أن المواشي حولية، بينما عسل النحل ينتج في العام أكثر من مرة.
- جميع اقرارات زكاة الزروع والثمار، لا يوجد فيها خانة توضح الزكاة المستحقة نقداً.

- جميع المسافات فيما بين جداول معظم النماذج الحالية الخاصة بكتابة أسماء المكلفين والزكاة المستحقة عليهم عيناً ضيقة بحسب ما ورد من ملاحظات من ادارات التحصيل، وهو ما أدى إلى عدم القدرة على استخدام تلك الاقرارات للزروع والثمار من قبل امناء الزكاة.

- نماذج اقرارات عروض التجارة والصناعة لا تحدد طريقة احتساب وعاء الزكاة (المال الخاضع للزكاة) مما يتيح التلاعب بتلك التقارير

- تم اهمال اعداد العديد من النماذج منها. نموذج تقرير القطن والتبغ وزكاة العقار المباع والمؤجر والمجود عبارة عن نماذج حصر لا يستطيع الفاحص تحديد مقر المكلف بالزكاة المستحقة.

2-1 مرحلة التأسيس: حيث يقوم مدير المديرية بالتأشير على الاقرارات، ومن ثم إحالتها إلى مدير إدارة الواجبات الزكوية بالمديرية لمراجعتها وذلك بعد انتهاء الموسم من (25-15) يوماً أي خلال عشرة أيام، ثم يقوم موظفو ادارة التحصيل بإحالة القطف إليهم من مدير المديرية بتأسيس هذا القطف في دفاتر الاساس بحسب السنين، غير أن عملية التأسيس تلك كانت تخضع لمعيار خبرة وكفاءة مدير إدارة الواجبات مع العاملين لديه مما جعل فترة التأسيس في السجلات تأخذ فترة طويلة في حال عدم وجود كفاءة، إلى جانب قلة الكوادر الوظيفية المتخصصة إلى جانب عدم وجود الرقابة على تلك السجلات مما يؤدي أحياناً إلى فقدانها في عمليات الدور والتسليم وبالتالي ضياع معظم أموال الزكاة نتيجة لذلك، كما أن عدم وجود نظام محاسبي موحد ينظم عمليات الاثبات لأنه يتم اعتماد مبدأ الاستحقاق لأموال الزكاة، وليس المبدأ النقدي المعمول به في جميع الدوائر المالية.

2-2 مرحل اعداد موازنة تقرير الايرادات الزكوية

وهي قيام ادارة الواجبات بإعداد اجمالي تقرير الايرادات في كشوفات تجميعية مفصلة بحسب الأنواع من خلال ما ورد في القطف المرفوع من الامناء لمعرفة اجمالي الايرادات الزكوية للعام المالي التي على أساسها يتم التحصيل والقيود والاثبات في السجلات ومتابعة التحصيل بعد الموسم بـ (25) يوماً، تستمر عملية المتابعة والتحصيل دون تحديد مواعيد نهائية من المكلف لكل موسم، غير أن تلك الاقرارات ترفع للمحافظة لاعتمادها، ومن ثم مراجعتها من قبل الادارة العامة للواجبات الزكوية، ومن ثم قيدها في السجلات لديها مما يسبب المزيد من التأخير في عملية التحصيل، كما أن المحافظة تعمل على توحيد أسعار التحصيل (للحبوب، والمواشي والعسل)، ولا يتم التحصيل من المديريات البعيدة من المحافظة، وهو ما يسبب تأخر التحصيل في بقية الأنواع حتى وصول التسعيرة، وهو ما يؤدي بدور إلى التأخر في رفع الموازنة في أغلب المديريات إلى مدة قد تصل إلى أكثر من عام ليتأخر بذلك التحصيل لموارد الزكاة. (الصليحي. (2019: 64-63).

2-4 مرحلة التحصيل للموارد الزكوية

حيث يقوم المكلفون بدفع ما عليهم من الواجبات إلى المحصلين في ادارة الواجبات، ومعظم الامناء هم يقومون في بعض المديريات بتحصيل الزكاة لجميع أنواع الزروع والثمار، وزكاة الفطر من المواطنين، ولا يتم قطع سند تحصيلي بما دفع، وإذا ما طالب المركزي بسند فإن الأمين يقوم بكتابة ورقة عادية للمواطن على هيئة قضاصة بالمبلغ، والبعض منهم يقوم بتوريد الزكاة على العزلة بالإجمالي دون تحديد بمن قاموا بدفع الزكاة، ومن لم يدفعوا ومن هنا يحدث الكثير من التلاعب بأموال الزكاة، وهذا ما جعل الكثير من الامناء لا يطالبون بمستحقاقهم من العمال، كما أن وجود أمين صندوق واحد فقط لكل ادارة

واجبات زكوية قد زاد من تلك الصعوبات لأنه قد يتواجد في مقر ادارة فروع الواجبات وقد لا يتواجد، وقد ينتقل بين العزل والقرى للحصول من عروض التجارة، كما أن موازنة شراء قسائم التحصيل في الوحدة الحسابية المالية لم يكن لها اعتماد مخصص من موازنة ادارة التحصيل، وغياب توفير الاسناد الرسمية في غالب الاحيان واستبدالها بسندات عادية كانت من العمليات المخالفة التي يقوم بها المحصلين والامناء وهو ما نتج عنه التالي:

- وجود عملية الترحيل أثناء التوريد نتيجة عدم الرقابة على القسائم المستخدمة للتحصيل، والقسائم الباقية بعهدة المحصلين وامناء الصناديق.
 - ظهور الفوارق في سندات التحصيل مع بعض المحصلين في بعض المديريات فيما بين ما يتم استلامه من المواطن وما يتم اثباته في سندات التحصيل وقد احييت بعضها للنيابة.
 - عدم وجود ضمانات مالية لمعظم المحصلين وامناء الصناديق ليتم المحافظة على أموال الزكاة.
 - يتم الصرف مباشرة من مكتب المالية ولا يتم موافاة المحصلين وامناء الصناديق بصورة من القسائم المستخدمة لمراجعتها مما زاد من عملية التزوير في السندات.
 - عدم قيام جهات الضبط بمهامها بضبط المخالفين عند تسليم الايرادات الزكوية المستحقة مما جعل المكلفين يتهربون من دفع الزكاة.
- خامساً مرحلة التوريد للموارد الزكوية إلى الحسابات المخصصة: حيث يقوم امناء الصناديق، والمحصلين، بتوريد ما تم تحصيله من المكلفين من أموال الزكاة إلى البنك المركزي، أو فروعه بالمحافظات هو ما نتج عنه التالي:
- تأخر معظم امناء الصناديق في المديريات عن توريد تلك المبالغ للبنك أو فروعه نتيجة لبعد المسافة ووعورة الطريق.
 - تفشي ظاهرة المدورات النقدية بشكل كبير، لعدم المراقبة والمتابعة المستمرة للمحصلين وامناء الصناديق.
 - عدم رصد مبالغ خاصة بتكاليف نقل أموال الزكاة المحصلة من المديريات لتوريدها لفرع البنك المركزي في المحافظة والتي يتطلب توريدها اسبوعاً أو شهراً بحسب المبلغ المحصل وفقاً لما هو محدد باللائحة المالية للسلطة المحلية، وهو ما أدى لظهور المدورات. (الصليحي. (2019:64-63).

كل تلك الصعوبات التي واجهت ادارة الواجبات الزكوية في التحصيل والجباية لموارد الزكاة كانت نتيجة لضعف الرقابة وعدم تفعيل دور الزكاة كما يجب، غير أن انشاء الهيئة العامة للزكاة في عام 2019م، قد دذل الكثير من تلك الصعوبات حيث مارست عملها كجهة خاصة بالزكاة ليست تابعة لأي جهة وبالرغم من ذلك فلا زالت الهيئة بحاجة للمزيد من الدعم والمساندة لتلافي الأخطاء وتذلل الصعوبات المعيقة لدورها في الجباية والتحصيل.

1- منهجية الدراسة وإجراءاتها

1-1 منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك نظرًا لملاءمته لأغراض الدراسة وأهدافها، حيث يتيح هذا المنهج تحليل الواقع واستقصاء خصائص الظاهرة المدروسة كما هي في الواقع دون التدخل في متغيراتها، مما يساعد في الوصول إلى نتائج موضوعية ودقيقة.

2-2 مجتمع الدراسة:

يشمل مجتمع الدراسة الموظفين العاملين في الهيئة العامة للزكاة في العاصمة صنعاء خلال عام 2024م، سواء كانوا في الإدارات العليا أو الوسطى أو التنفيذية. ويضم هذا المجتمع الأفراد العاملين في مختلف الأقسام والتخصصات داخل الهيئة، مما يتيح تمثيلًا شاملاً لمختلف المستويات الوظيفية والمهام الإدارية والفنية المرتبطة بعمل الهيئة.

1-3 عينة الدراسة:

1-3-1 العينة الاستطلاعية:

تم تطبيق الاستبانة على عينة مكونة من (30) موظفًا من العاملين في الهيئة العامة للزكاة في العاصمة صنعاء، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة. وقد كان الهدف من هذه الخطوة هو اختبار مدى صلاحية أداة الدراسة من خلال قياس الصدق والثبات قبل استخدامها على العينة الأساسية. وبعد تحليل النتائج، تم استبعاد هذه الاستبانات من العينة الكلية المعتمدة للدراسة، لضمان عدم تأثيرها على النتائج النهائية.

2-3-1 العينة الفعلية:

تألفت العينة الفعلية من (167) موظفًا من العاملين في الهيئة العامة للزكاة، تم اختيارهم بطريقة العينة العشوائية البسيطة. تم توزيع الاستبانات على أفراد العينة، حيث استُعيد منها (161) استبانة، مما يمثل نسبة استجابة بلغت (96.4%) من إجمالي الاستبانات الموزعة. وبعد مراجعة الاستبانات المسترجعة، تبين أن (7) استبانات غير صالحة للتحليل الإحصائي. وبذلك، بلغ عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (154)، أي ما نسبته (92.2%) من إجمالي الاستبانات الموزعة.

1-4 أداة الدراسة:

اعتمدت الدراسة الحالية على أداة الاستبيان لقياس دور الهيئة العامة للزكاة في مواجهة الصعوبات التي تعيق أدائها وعملها. وقامت الباحثة ببناء هذا الاداة استنادًا إلى مراجعة الأدبيات النظرية، والدراسات السابقة، حيث تضمن الاستبيان المحاور التالية:

محور: البيانات الشخصية

ومحور: الصعوبات التي تواجه أعمال الزكاة والذي تكون من (8) فقرات.

5-1 صدق وثبات مقياس الدراسة:

1-5-1 الصدق الظاهري (صدق المحكمين):

للتأكد من صدق مقياس الدراسة أو الأداة: تم عرض المقياس على مجموعة من المحكمين المتخصصين في مجال العمل الاجتماعي وذوي الخبرة، كان الهدف من تحكيم المقياس التحقق من دقته، وصياغته اللغوية، ومدى تمثيل الفقرات للخصائص المراد قياسها وتحقيق غرض الدراسة. وقد أبدى كل محكم ملاحظاته، وتم إجراء التعديلات المناسبة بناءً على تلك الملاحظات. وفي النهاية، استقر المقياس في صورته النهائية على (8) فقرات تعكس وجهة نظر العاملين في الهيئة العامة للزكاة.

2-5-1 صدق الاتساق الداخلي:

تم حساب الاتساق الداخلي للمقياس باستخدام معامل ارتباط بيرسون، حيث تم حساب العلاقة بين كل فقرة من فقرات محاور المقياس مع الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه. بالإضافة إلى ذلك، تم حساب معامل الارتباط بين الدرجة الكلية لكل محور مع الدرجة الكلية للمقياس ككل، وذلك للتأكد من اتساق وتماسك المقياس ككل. والجداول (1) و (2) يوضح نتائج كالتالي :

جدول (1) يوضح معامل الارتباط بين الفقرات

المحور	
معامل الارتباط	رقم الفقرة
.772**	1.
.812**	2.
.854**	3.
.661**	4.
.779**	5.
.871**	6.
.852**	7.
.613**	8.

المصدر: اعداد الباحثة من خلال بيانات برنامج

spss

يتضح من الجدول (1) أن جميع الفقرات ترتبط ارتباطاً إيجابياً بالمحور الذي تنتمي إليه؛ حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (.871**-.613**)

مما يشير إلى وجود دلالة إحصائية عند مستوى (0.01)، هذا يدل على أن جميع فقرات المقياس تتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي، مما يجعلها صالحة للاستخدام في التطبيق الميداني.

جدول (2) معامل الارتباط بين الدرجة الكلية لكل فقرة مع الدرجة الكلية للمقياس ككل

م	محاور المقياس	معامل الارتباط
4	الصعوبات التي تواجه برنامج الزكاة	.477**

المصدر: اعداد الباحثة من خلال بيانات برنامج

spss

ويتضح من الجدول (2) أنه يوجد ارتباط إيجابي بين الدرجة الكلية لل فقرات والدرجة الكلية للمقياس ككل، حيث كان معامل لارتباط (.477**)؛ مما يشير إلى دلالة إحصائية عند مستويات (.05 - .01)، هذا يعكس أن جميع فقرات المقياس تتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي، مما يجعلها صالحة للاستخدام في التطبيق الميداني.

3-5-1 ثبات مقياس الدراسة:

ويعرف الثبات بأنه " استقرار درجات المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي أن المقياس يُعطي نفس النتائج باحتمال متساوٍ لقيمة المعامل إذا ما أعيد تطبيقه على نفس العينة" وكما يقصد بثبات أداة جمع البيانات ودقتها واتساقها بمعنى أن تعطي أداة جمع البيانات النتائج نفسها إذا تم استخدامها أو إعادتها مرة أخرى تحت ظروف مماثلة (المليطي، 2021: 185). يعد ألفا كرونباخ من الاختبارات الإحصائية المهمة لتحليل بيانات الاستبانة، وهو اختبار يبين مدى ثبات الاستبانة (البياتي، 2005: 49). وقد تحققت الباحثة من ثبات مقياس الدراسة من خلال معامل ألفا كرونباخ، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (3)

جدول (3) يوضح معامل الثبات للمقياس

م	المحاور	عدد الفقرات	ألفا كرونباخ
1	صعوبات تواجه برنامج الزكاة	8	.91

المصدر: اعداد الباحثة من خلال بيانات برنامج

spss

يتضح من الجدول (3) بأن معامل الثبات للمقياس ككل باستخدام معادلة كرونباخ ألفا بلغ (.91)، وهذا يدل على أن المقياس يتمتع بدرجة عالية من الثبات ومن ثم يمكن تعميم المقياس على عينة الدراسة الأساسية.

4-5-1 مقياس الدراسة:

تكون مقياس دور الصعوبات التي تواجه الهيئة العامة للزكاة الموجه للعاملين بالهيئة العامة للزكاة صنعاء، بعدد من الفقرات متبوعة بخمسة بدائل للإجابة هي: موافق بشدة وأعطيت (5) درجات، موافق (4) درجات، محايد (3) درجات، غير موافق (2) درجة، غير موافق بشدة (1) درجة. وقد تراوحت الدرجة الكلية على المقياس بين (40-200).

ولتحقيق هدف الدراسة وفهم نتائجها يمكن الاستعانة بتفسير قيم المتوسط الحسابي والجدول (2) يوضح ذلك.

جدول (4) يوضح بدائل الاجابة

الاستجابة	المتوسط المرجح بالأوزان	طول الفترة	مستوى لدرجة
غير موافق بشدة	من 1 إلى 1.79	0.79	منخفض جداً
غير موافق	من 1.80 إلى 2.59	0.79	منخفض
محايد	من 2.60 إلى 3.39	0.79	متوسط
موافق	من 3.40 إلى 4.19	0.79	مرتفع
موافق بشدة	من 4.20 إلى 5	0.79	مرتفع جداً

المصدر: اعداد الباحثة من خلال بيانات برنامج

spss

المعالجة الإحصائية:

تمت المعالجة الاحصائية من خلال استخدام

- التكرارات والنسب المئوية
- معامل ارتباط بيرسون.
- المتوسط الحسابي
- اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات المقياس.

2- تحليل نتائج الدراسة:

1-2 التحليل الوصفي الاجتماعي لعينة الدراسة وفق البيانات الشخصية:

من خلال جمع استمارة الاستبيان التي تم إعدادها للحصول على بعض المعلومات التي تم استخدامها في هذه الدراسة والتي تشمل بعض الخصائص المتعلقة بالعاملين في الهيئة العامة للزكاة في اليمن - صنعاء وقد تم تفسير بيانات الاستبيان حسب الجداول التالية من (5 - 9):

2-1-1 الجنس

جدول (5) توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	العدد	النسبة %
ذكور	151	98.1%
إناث	3	1.9%
المجموع	154	100%

المصدر: عداد الباحثة من خلال بيانات برنامج

spss

يتضح من الجدول (5) أن عينة الدراسة تتكون بشكل رئيسي من الذكور بنسبة 98.1%، بينما تشكل الإناث 1.9% فقط من العينة. يمكن تفسير هذا التفاوت الكبير في النسب إلى عدة عوامل اجتماعية وثقافية، مثل الأحكام الشرعية التي توصي بعدم الاختلاط بين الجنسين في بعض السياقات. كما قد يكون التوجه السائد في المجتمع هو تقليص دور المرأة في بعض المجالات، وهو ما يفسر العدد المحدود للنساء في العينة، حيث تمثلت في وجود ثلاث موظفات فقط.

2-1-2 العمر

جدول (6) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

العمر	العدد	النسبة %
أقل من 30 سنة	17	11%
30-40 سنة	79	51.3%
40-50 سنة	47	30.5%
أكثر من 50 سنة	11	7.1%

100%	154	الاجمالي
------	-----	----------

المصدر: اعداد الباحثة من خلال بيانات برنامج

spss

يتضح من الجدول (6) أن توزيع أعمار عينة الدراسة يشير إلى أن 11% من المشاركين أعمارهم أقل من 30 سنة، بينما 51.3% تتراوح أعمارهم بين 31 - 40 سنة، و 30.5% تتراوح أعمارهم بين 41 - 50 سنة، في حين أن 7.1% من المشاركين تتجاوز أعمارهم 50 سنة. هذا التوزيع يُظهر أن غالبية العاملين في الهيئة العامة للزكاة لديهم خبرات عملية وعلمية تؤهلهم لفهم أهمية الزكاة والصعوبات التي تواجهها كما أن هذه الفئة تجمع بين الطاقة الشبابية والإبداعية مع الخبرات المتراكمة، مما يساهم في تجديد الأفكار ورفع مستويات التطوير والتحديث داخل الهيئة.

3-1-2 المؤهل العلمي

جدول (7) توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

النسبة %	العدد	المؤهل العلمي
23.4%	36	ثانوية عامة فأقل
6.5%	10	دبلوم عالي
63.6%	98	بكالوريوس
3.9%	6	ماجستير
2.6%	4	دكتوراه
100%	154	المجموع

المصدر: اعداد الباحثة من خلال بيانات برنامج

spss

يتضح من الجدول (7) أن أكثر من نصف أفراد العينة (63.6%) يحملون شهادة البكالوريوس، حيث بلغ عددهم 98 فردًا، وهو ما يعد نسبة مرتفعة جدًا، مما يعزز من دقة النتائج المتحصل عليها من الدراسة. أما بالنسبة لبقية المؤهلات العلمية، فقد تفاوتت النسب كما يلي: (23.4%) يحملون شهادة ثانوية عامة أو أقل، (6.5%) حاصلون على دبلوم عالي، (3.9%) حاصلون على درجة الماجستير، و(2.6%) حاصلون على درجة الدكتوراه.

4-1-2 سنوات العمل

جدول (8) توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات العمل

سنوات العمل	العدد	النسبة %
أقل من سنة	5	3.2%
من سنة إلى 5 سنوات	6	3.9%
6-10 سنوات	27	17.5%
11-15 سنة	35	22.7%
أكثر من 15 سنة	81	52.6%
المجموع	154	100%

المصدر: اعداد الباحثة من خلال بيانات برنامج

spss

يتضح من الجدول (9) أن أكثر من نصف أفراد العينة (52.6%) لديهم خبرة تتجاوز 15 سنة، حيث بلغ عددهم 81 فردًا. وهذه النسبة المرتفعة تضيف على الدراسة درجة عالية من الدقة وتعكس واقعًا أكثر قربًا. أما بالنسبة لبقية الفئات المتعلقة بسنوات الخبرة، فقد تفاوتت النسب كما يلي: (3.2%) لديهم أقل من سنة من الخبرة، (3.9%) لديهم من سنة إلى 5 سنوات، (17.5%) لديهم من 6 - 10 سنوات، و(22.7%) لديهم من 11 - 15 سنة.

5-1-2 المسمى الوظيفي

جدول (9) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	العدد	النسبة %
مختص	68	44.2%
رئيس قسم	44	28.6%
مدير ادارة	34	22.1%
مدير عام	8	5.2%
الاجمالي	154	100%

المصدر: اعداد الباحثة من خلال بيانات برنامج

spss

يتضح من الجدول (9) أن أكثر من نصف أفراد العينة يعملون كمختصين، حيث بلغ عددهم 68 موظفًا، ما يمثل 44.2% من إجمالي العينة، وهي نسبة مرتفعة. كما بلغت نسبة رؤساء الأقسام 8.6%، بينما يشغل 22.1% منهم منصب مدير إدارة، و5.2% منصب مدير عام. تعكس هذه النتائج أن غالبية الموظفين يتمتعون بالمعرفة والفهم الكافي للصعوبات التي واجهت الهيئة العامة للزكاة.

3- مناقشة نتائج الدراسة:

3-1 النتائج المتعلقة بمحور: ما الصعوبات التي تواجه أعمال برنامج الهيئة العامة للزكاة؟

وللإجابة على هذا السؤال، تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية، لكل فقرة من فقرات المحور، وذلك انطلاقاً من النتائج المتحصل عليها من استجابات أفراد العينة، وفيما يلي جدول (10) يوضح النتائج المتحصل عليها وفق تسلسل الفقرات.

جدول (10) يوضح الصعوبات التي واجهت أعمال الهيئة العامة للزكاة

مستوى الموافقة	المتوسط الحسابي	البدائل						الفقرات	
		غير موافق	غير موافق بشدة	لا	موافق	موافق بشدة	التكرارات		
منخفض	1.84	76	28	49	1	-	ك	قلة الموارد التابعة للزكاة .	1.
		49.4	18.2	31.8	.6	-	%		
منخفض	2.31	41	56	28	26	3	ك	قلة الاصول التابعة للزكاة .	2.
		26.6	36.4	18.2	16.9	1.9	%		
مرتفع	4.17	-	2	37	48	67	ك	حصر مفهوم الزكاة في المسألة الدينية التعبدية.	3.
		-	2	24.0	31.2	43.5	%		
مرتفع جداً	4.21	-	4	29	51	70	ك	عدم تعاون الجهات الحكومية والرسمية مع الهيئة العامة للزكاة.	4.
		-	2.6	18.8	33.1	45.5	%		
مرتفع	4.10	-	8	30	54	62	ك	قلة خبرة وكفاءة الإدارة في مجال تنمية واستثمار أموال الزكاة.	5.
		-	5.2	19.5	35.1	40.3	%		

مرتفع جداً	4.38	-	2	25	39	88	ك	عدم مساهمة الإعلام في نشر الوعي اللازم حول تنمية واستثمار أموال الزكاة.	6.
		-	1.3	16.2	25.3	57.1	%		
مرتفع جداً	4.24	-	2	29	53	70	ك	عدم وعي الجمهور بأهمية دور الزكاة في التنمية الاقتصادية .	7.
		-	1.3	18.8	34.4	45.5	%		
مرتفع جداً	4.35	-	3	25	41	85	ك	عدم الثقة في مكاتب الزكاة لدى الناس.	8.
		-	1.9	16.2	26.6	55.2	%		
مرتفع جداً	3.70	المتوسط الكلي للمحور							

المصدر: اعداد الباحثة من خلال بيانات برنامج

spss

من الجدول رقم (10) يوضح لنا ما يلي: -

الفقرة رقم 1: " قلة الموارد التابعة للزكاة " جاءت بمتوسط حسابي 1.84، وأجاب عليها 67.6% من أفراد العينة وبتكرار (104) فرداً في نطاق (غير موافق، وغير موافق بشدة)، أما نسبة (الحياد) فكانت 31.8% وبتكرار (28) فرداً؛ وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة منخفضة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- الفقرة رقم 2: " قلة الأصول التابعة للزكاة " جاءت بمتوسط حسابي 2.31، وأجاب عليها 63% من أفراد العينة وبتكرار (97) فرداً في نطاق (غير موافق، وغير موافق بشدة)، في حين ما نسبته 18.8% يرون عكس ذلك وبتكرار (29) فرداً، أما نسبة (الحياد) فكانت 18.2% وبتكرار (28) فرداً؛ وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة منخفضة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- الفقرة رقم 3: " حصر مفهوم الزكاة في المسألة الدينية التعبدية " جاءت بمتوسط حسابي 4.17، وأجاب عليها 74.7% من أفراد العينة وبتكرار (115) فرداً في نطاق (موافق بشدة، موافق)، أما نسبة (الحياد) فكانت 24% وبتكرار (37) فرداً؛ وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة مرتفعة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- الفقرة رقم 4: " عدم تعاون الجهات الحكومية وال رسمية مع الهيئة العامة للزكاة " جاءت بمتوسط حسابي 4.21، وأجاب عليها 78.6% من أفراد العينة وبتكرار (121) فرداً في نطاق (موافق بشدة، موافق)، أما نسبة (الحياد) فكانت 18.8% وبتكرار (29) فرداً؛ وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة مرتفعة جداً من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

الفقرة رقم 5: " قلة خبرة وكفاءة الإدارة في مجال تنمية واستثمار أموال الزكاة " جاءت بمتوسط حسابي 4.10، وأجاب عليها 75.4% من أفراد العينة وبتكرار (116) فرداً في نطاق (موافق بشدة، موافق)، أما نسبة (الحياد) فكانت 19.5% وبتكرار (30) فرداً؛ وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة مرتفعة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

الفقرة رقم 6: " عدم مساهمة الإعلام في نشر الوعي اللازم حول تنمية واستثمار أموال الزكاة " جاءت بمتوسط حسابي 4.38، وأجاب عليها 82.4% من أفراد العينة وبتكرار (127) فرداً في نطاق (موافق بشدة، موافق)، أما نسبة (الحياد) فكانت 16.2% وبتكرار (25) فرداً؛ وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة مرتفعة جداً من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

الفقرة رقم 7: " عدم وعي الجمهور بأهمية دور الزكاة في التنمية الاقتصادية " جاءت بمتوسط حسابي 4.24، وأجاب عليها 80% من أفراد العينة وبتكرار (123) فرداً في نطاق (موافق بشدة، موافق)، أما نسبة (الحياد) فكانت 18.8% وبتكرار (29) فرداً؛ وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة مرتفعة جداً من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

الفقرة رقم 8: " عدم الثقة في مكاتب الزكاة لدى الناس " جاءت بمتوسط حسابي 4.35، وأجاب عليها 81.8% من أفراد العينة وبتكرار (126) فرداً في نطاق (موافق بشدة، موافق)، أما نسبة (الحياد) فكانت 16.2% وبتكرار (25) فرداً؛ وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة مرتفعة جداً من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

بينما جاء المتوسط الحسابي الكلي للمحور يساوي (3.70)، وهذا يعني أن أفراد العينة موافقين بدرجة مرتفعة جداً على وجود صعوبات ومعوقات تحد من أعمال برنامج الهيئة العامة للزكاة لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في اليمن، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة ابشيش، وآخرون (2020)، ودراسة خليل (2015).

من خلال البيانات في الجدول (11) حيث تبين أن هناك العديد من الصعوبات التي تواجه الهيئة العامة للزكاة، مما يحد من فعاليتها في الاداء والتحصيل لموارد الزكاة. فقد حصلت خمس من أصل ثماني فقرات على نسبة موافقة مرتفعة ومرتفعة جداً، مما يعكس وجود تحديات كبيرة، مثل حصر مفهوم الزكاة في الجانب الديني والتعبدية فقط، رغم أنها تُعد مورداً مالياً يمكن أن يسهم في التنمية الاقتصادية. كما تعاني الهيئة من ضعف ثقة الناس في مكاتبها، وقلة التعاون من الجهات الحكومية والرسومية، بالإضافة إلى غياب دور الإعلام في تعزيز الوعي حول أهمية إخراج الزكاة واستثمارها بشكل فعال لمكافحة الفقر. وعلى الجانب الآخر، تشير نتائج الدراسة إلى أن قلة الموارد والأصول التابعة للزكاة ليست هي المشكلة الرئيسية، حيث حصلت هاتان الفقرتان على نسبة موافقة منخفضة. وهذا يعني أن الهيئة تمتلك بالفعل الموارد الكافية للحد من الفقر وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، لكن التحدي يكمن في كيفية إدارة هذه الموارد وتوظيفها بالطريقة الصحيحة لضمان تحقيق الأثر المرجو في التنمية الاقتصادية وتقليل الفجوة الطبقة داخل المجتمع.

وقد اختلفت نتيجة الدراسة الحالية جزئياً مع دراسة ابشيش، وآخرون (2020)، ودراسة خليل (2015) اللتان أشارت إلى قلة أموال الزكاة التي يتم جمعها، وقلة الاصول التابعة للزكاة.

استنتاجات الدراسة

توصلت الدراسة لعدة نتائج كان أهمها وهي أن:

- درجة الموافقة على محور الصعوبات التي تواجه أعمال برنامج الهيئة العامة للزكاة جاء بدرجة مرتفعة جداً، وهذا يعني أن اتجاهات عينة الدراسة تشير إلى وجود صعوبات ومعوقات لدى الهيئة العامة للزكاة تحد من تفعيل برنامج الزكاة.
- أن هناك موافقة بدرجة منخفضة من قبل أفراد العينة على كلا من قلة الموارد التابعة للزكاة وقلة الأصول التابعة للزكاة.
- وأن هناك موافقة بدرجة مرتفعة على كلا من حصر مفهوم الزكاة في المسألة الدينية التعبدية، وعدم تعاون الجهات الحكومية والرسمية مع الهيئة العامة للزكاة، وقلة خبرة وكفاءة الإدارة في مجال تنمية واستثمار أموال الزكاة، عدم وعي الجمهور بأهمية دور الزكاة في التنمية الاقتصادية.
- أن الزكاة نظام اقتصادي فعال وناجح لو طبق بالطريقة المرجوة منه.

- توصيات الدراسة

- الاهتمام بتفعيل الجانب التنموي لموارد الزكاة وتوعية الناس بأنها قيمة بنائية تنموية وليست تعبدية فحسب.
- تنمية المهارات البشرية: من حيث الاستثمار في القدرات الذهنية والمهنية للعاطلين عن العمل وتحويلهم إلى طاقات منتجة تسهم في التنمية الاقتصادية.
- تعزيز ثقة الناس في الزكاة ودورها وتلافي الوقوع في أخطاء للعاملين فيها تعزز من عدم ثقة الناس في القائمين عليها.
- تحقيق الشفافية: لضمان الوضوح في عمليات جباية وتوزيع أموال الزكاة من خلال رقابة صارمة وتقارير دورية.
- تعزيز الوعي الإعلامي حول الزكاة من خلال: نشر ثقافة الزكاة عبر وسائل الإعلام المختلفة، مع التأكيد على دورها الاقتصادي والاجتماعي، وليس فقط كونها عبادة دينية.
- تعزيز الوعي الديني والاقتصادي بدور الزكاة في بناء الانسان في مجالات التنمية المختلفة.
- الاهتمام: بتدريب العاملين في الهيئة العامة للزكاة على كيفية استثمار وتنمية أموال الزكاة، وتعزيز مهارات التواصل والتوعية بالمجتمع.

المراجع

- (1) البياتي، محمود مهدي (2005). تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي (spss)، عمان، دار الحامد.
- (2) باقل، ملكية: (2017). تفعيل جباية الزكاة في ظل الأزمة الاقتصادية (دراسة حالة لولاية تيسمسيلت)، جامعة تيسمسيلت، رسالة ماجستير.

- (3) خليل، مصعب عبد الهادي. (2015). دور أموال الزكاة في التنمية الاقتصادية دراسة تطبيقية لقطاع غزة. رسالة ماجستير. الجامعة الإسلامية، غزة.
- (4) الصليحي، أروى محمد درهم. (2019م). دور الزكاة في محاربة الفقر والبطالة في اليمن، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة صنعاء.
- (5) عيوش، يزيو: (2019). دور صندوق الزكاة في تخفيف الاستثمار (دراسة مقارنة السودان - والجزائر)، اطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة.
- (6) عماوي، ختام عارف. (2010). دور الزكاة في التنمية الاقتصادية. رسالة ماجستير. جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- (7) المليطي، عاتكة إبراهيم (2021). الاتجاه نحو المرض النفسي لدى أسر المرضى النفسيين، رسالة ماجستير منشورة، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، قسم علم النفس.
- (8) أبشيش، محمود رمضان؛ وآخرون: (2020). دور أموال الزكاة في تخفيف حدة الفقر في ليبيا. جامعة المرقب. ليبيا.
- (9) البكري، غالب. (2019). أثر أداء الهيئة العامة للزكاة في التخفيف من حدة الفقر. مجلة جامعة الرازي. مج 1. ع 5. صنعاء.
- (10) كاسحي، موسى (2017). دور الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة الشريعة والاقتصاد، العدد (11)، 234-214.
- (11) عبد الفتاح، علي. (2021). دور الزكاة في الحد من الفقر في العالم الاسلامي. مجلة البحوث الاجتماعية والاقتصادية الأوروبية. EJRSSE.
- (12) صحيفة الزكاة الشهرية، 2023م: ع 29.